

صفاقس في 15 نوفمبر 1989

مدير المدرسة القومية للمهندسين بصفاقس
الى

السيد وزير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي
عن / طالسيد كاتب الدولة للتعليم العالي والبحث العلمي
باشرف السيد رئيس جامعة صفاقس

الموضوع : حول احداث معهد عالي للتكنولوجيا .

وبعد فقد تشرفت بأن رفعت في وقت سابق (03 / 10 / 1989) الى
سيادتكم اقتراحا يهدف الى احداث معهد عال للتكنولوجيا مشترك بين وزارة التربية
والتعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الشؤون الاجتماعية .

وتبعا للرد الذي تلقيته أخيرا عن طريق السيد رئيس جامعة صفاقس لي الشرف
بأن أرفع الى عايتكم ملخصا للدوافع التي دعت الى احداث هذا المعهد المقترح .

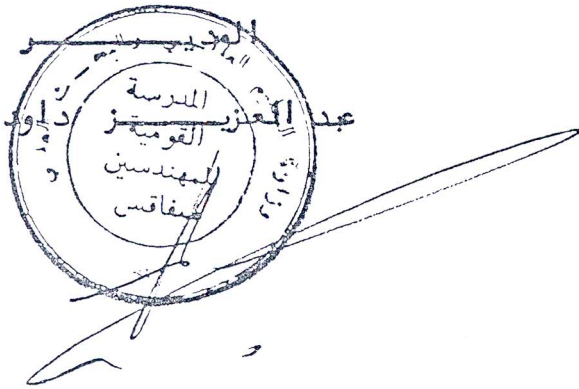
شهد قطاع الصيد البحري ازدهارا كان من المفروض أن توازيه صناعة لوسائل
الانتاج من سفن وقوارب تُغني البلاد وأهل الصناعة عن استيراد حاجياتهم (وحدات
صيد وقطع غيار) ونتيجة لاعداد هذه الصناعة المتحتمة وللنقص الكبير في الفئتين
المتخصصين في صيانة السفن ومحركاتها وهيكلها بقيت بلادنا تعاني اقتصاديا
من نزيف في العملة الصعبة ، ومعلوم أن قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات الاقتصادية
في البلاد التونسية فهو يوفر عددا هائلا من مواطن الشغل ويمكن البلاد من تصدير
كميات هامة من السمك علاوة عن الاكتفاء الذاتي من هذا المنتج ... / ...

أن أحداث هذا المعهد فرصة ثمينة لربط نوع جديد من العلاقات بين الجامعة والمحيط. تمشيا مع التوجيهات التي يكرسها نص الإصلاح لذلك من المقترح إبرام عقد تعاون بين المدرسة القومية للمهندسين وديوان التكوين المهني والتشغيل على أساس أن توفر وزارة الشؤون الاجتماعية المحلات والتجهيزات وتوفر وزارة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي اطار التدريس.

أما في ما يخص البرامج التعليمية ومحتوى الدروس والوسائل البيداغوجية وملاح اطار التدريس والادارة وتجهيزات المخابر والوصف الجملي للبنية التي ستضم المعهد المنتظر ايجازه فكل ذلك سيدرج ضمن العقد المزمع إبرامه بين الطرفين المذكورين .

فاذا تفضلتم سيدي الوزير بالموافقة على مبدأ الاتفاقية بين الوزارتين فإن اللجان المختصة ستشرع حالا في ضبط بنود هذه الاتفاقية.

وتفضلوا سيدي الوزير بقبول أسمى عبارات تقديري وفائق احترامي والسّلام.





تونس في 10 أكتوبر 1989

من الرئيس المدير العام لديوان التكوين
المهني والتشغيل
الس

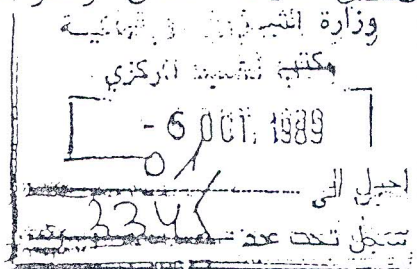
السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع : حول احداث معهد للتكنولوجيا مشترك بين
وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية القومية

يعتبر قطاع الصيد البحري من أهم القطاعات الاقتصادية بالبلاد التونسية
اعتبارا للمدر الهام من مواطن الشغل التي يوفرها وللثروات السمكية التي
تتوفر بها البحار المتاخمة لشواطئنا وإلى جانب توفير الاكتفاء الذاتي من هذه
المادة الغذائية القيمة، مكنت هذه الثروات من تصدير كميات هامة منها إلى
الخارج موفرة بذلك موارد اضافية لجلب العملة الصعبة التي نلادنا في أمس
الحاجة إليها.

ومع ازدهار الذي يشهده قطاع الصيد البحري، كان من المفروض أن توجد
صناعة موازية لوسائل الانتاج ونعني بذلك السفن والقوارب الا أن العكس هو
الصحيح إذ يبقى المشتغلون في القطاع في حاجة دائمة الى توريد حاجياتهم
من وحدات الصيد ومحركاتها وقطع الغيار من الخارج مما ينجر عنه نزيف كبير في
العملة الصعبة.

صحيح ان هناك بعض المؤسسات والورشات المتخصصة في صنع سفن الصيد
البحري أو قوارب النزهة، غير أن انتاجها لا يكاثر يفطي أدنى نسبة من
الحاجيات الحقيقية لبلادنا التي تمتد شواطئها على مسافة 1200 كلم زرع على
ذلك ازدهار السياحة ومن جهة أخرى يعاني هذا القطاع من نقص كبير على
مستوى الفنيين المتخصصين في صيانة السفن ومحركاتها وهياكلها.



واذاً هذا النقض قام ديوان التكوين المهني والتشغيل بأعداد دراسة لواقع القطاع لتحديد أبرز الصعوبات التي تحول دون تطوره ولمعرفة مشاغل أصحاب المهنة. وبعد مشاورات عديدة مع هؤلاء، وفي إطار تكريس العلاقة العضوية بين الديوان ومحيطه، تم تنظيم يوم دراسي وإعلامي حول القطاع بإشراف الديوان والمدرسة القومية للمهندسين بصفاقس التي لها أيضاً مشروع لتكوين مهندسين في نفس الاختصاص.

هذا وقد كان للباردة التي قام بها الديوان في هذا الصدد الصدى الطيب في الأوساط المهنية ويظهر ذلك من المشاركة المكثفة لأصحاب المهنة ودية المؤسسات العاملة في قطاع الملاحة. وقد تمخضت أشغال هذا اليوم عن تشكيل لجنة تتكون إلى جانب الفريق الفني للديوان من المدرسة القومية للمهندسين بصفاقس والندوية العامة للصيد البحري والبحرية التجارية والبحرية الوطنية والمركز التقني للصناعات الميكانيكية والكهربائية وسميت بلجنة النهوض بالتكوين في قطاع صناعة السفن. وقد أوصت هذه اللجنة بضرورة بعث معهد للتكنولوجيا ينطلق مع اختصاص صناعة السفن ويبقى مهياً لاحتضان اختصاصات أخرى كصناعة تحويل مادة البلاستيك وغيرها، ويمكن مبدئياً تركيز هذا المعهد بأحد المراكز المهنية بولاية صفاقس التي تعتبر من أنشط الجهات في هذا القطاع.

وقد أبدى مدير المدرسة القومية للمهندسين بصفاقس بتزكية من وزارته استعداده التام للمساهمة الفعلية في إنجاز هذا المشروع. وهذه فرصة ثمينة لربط نوع جديد من العلاقات مع المحيط الجامعي تماشياً مع التوجيهات التي يكرسها نص الإصلاح وحتى تكون للديوان صداقية حقيقية إذاً محيطه، نقترح عقد معاهدة تعاون مع المدرسة القومية للمهندسين بصفاقس تنص على تراتب التعاون وكيفية تحقيقه وحصة كل طرف في إقامة المشروع.

ونعتقد أن الفرصة سانحة في الوقت الحاضر لإقامة هذا المشروع اعتباراً للحاجيات الأكيدة لسوق الشغل وكذلك لتحمس المهنيين ومماركتهم للمشروع وخاصة لوجود مساندة قيمة من قبل الجامعة وكل هذا يدفعنا للإسراع في القيام بالإجراءات الأولية لإدخال المشروع حيز التنفيذ.

الرئيس التنفيذي العام

توفيق بكار

ASm

سید علی احمد

تولي العملية مع الديوان عقد الإخاء
المشروع : أحداث معهد للتكنولوجيا

المشروع : احداث معهد للتكنولوجيا .

الهدف :

المبررات :

المشروع يكتسي أهمية كبرى ويندرج تماما في اطار برنامج المراكز القطاعية المزمع انجازها بالتعاون مع البنك الدولي (15 مليون دولارا)، على آتة لا بد من الإشارة الى أهمية مايلي :

- إعداد عقد مشترك بين وزارتي الشؤون الاجتماعية والتربية والتعليم العالي والبحث العلمي بمضبط إطار التعاون ما بين كل من ديوان التكوين المهني والتشغيل، من جهة والمدرسة القومية للمهندسين بصفاقس، من جهة أخرى.

- إحكام عملية التنسيق بين الديوان ومدرسة المهندسين في إعداد البرامج والتأطير وذلك بمضبط مسبق لمشمولات ومجالات التدخل لكل طرف.

- إعداد مشترك لجدول عملية التكوين تأخذ بعين الاعتبار التزامات كل طرف.

- تنشيط لجنة التهوض بالتكوين في قطاع صناعة السفن المشار اليها في التقرير حتى تساهم في عملية احداث المعهد نظرا الى اهتمامها بالموضوع وباعتبارها الممثل للطرف المستفيد من التكوين .

- تعميق الدراسات حول تهيئة المعهد الى الاختصاصات الأخرى.

محمد الحبيبي
مستشار
مهمة